كتاب وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث

للعلوم الاجتماعية والانسانية والصرفة

12-13 ايار 2204

الذى اقامته جامعة قم المقدسة وجامعة القاسم الخضرا، وجامعة الحمدانية
والمديرية العامة لتربية القادسية ومؤسسة حروف لتطوير التعليم

تحت شعار

دور الجامعات

في تطوير منظومة التربية

وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة

Social, human and Pure Scienes / Qom

جامعة قم المقدسة – ايران

2024

Social, human and Pure Scienes / Qom

دار نيبور للطباعة والنشر – العراق

المؤتمر العلمي الدولي الثالث

للعلوم الاجتماعية والانسانية والصرفة

دور الجامعات في تطوير منظومة التربية

وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة

اســم الكتــاب : وقائع المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية والانسانية والصرفة

المشـرف العـام : مؤسسة حروف حروف لتطوير التعليم بالتعاون مع جامعة قم المقدسة وجامعة القاسم الخضراء وجامعة الحمدانية والمديرية العامة لتربية القادسية

عـدد الصفحات : وقائع المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية والانسانية والصرفة

المـطـبـعـة : دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع - العراق - ديوانية - شارع الرياضة 07823014900

التصـمـيـم : مكتبة نيبور

رقـم الايـداع المحلي

982

الترقيـم الدولـي المعيـاري

978-9922-9276-32

تاريـخ الطبـع

2024

جميع الحقوق محفوظة للجنة المشرفة

ثورة الخبز فى تونس 1984 ودور محمد مزالى فيها

م. د. رغداء عبد الامام فايز
جامعة البصرة
raghdaa.fayez@uobasrah.edu.iq

الملخص

لم تكن ثورة الخبز في تونس أواخر كانون الأول 1983 وكانون الثاني 1984 أمراً عرضيا بسيطا، ولا حدثا سريع النسيان، أنه أشبه بالزلزال الذي هز بناء المجتمع التونسي الهش بكل أسسه وطوابقه. ان مسألة الترفيع في أسعار الخبز ومشتقات الحبوب لم تكن سوى الدافع المباشر الذي حرك الجماهير. والمؤشر لحدوث أزمات شديدة لا تتحملها البلاد وكان يمكن تفاديها لاسيما وأن انتفاضة الخبز هي ثالث هزة عنيفة تهز أركان المجتمع التونسي في ظرف 6 أعوام. وهذا ان دل فانه يدل على الصراعات السياسية والتي اثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية.

اذ شكلت الازمات الاقتصادية والاجتماعية في تونس في اوائل الثمانينيات نقطة انطلاق نحو تدهور تدريجي للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهذه الازمات هي من ابرز التطورات التي سجلت في الثمانينيات من القرن المنصرم، وكان تردي الاوضاع العامة للعديد من شرائح المجتمع التونسي السبب المباشر للثورة التي طالت اغلب المن التونسية، وكادت الأزمة أن تقضي على حكم الوزير الاول محمد مزالي، لا سيما بعد ادانته من قبل الشعب التونسي بانه هو السبب الرئيس في رفع اسعار الخبز ومشتقات الحبوب، لولا تراجع بورقيبة عن قرار رفع سعر رغيف الخبز. وعليه يتضح ان الازمة ما هي الا هي رد فعل شعبي شرعي، ودلالة على ان هناك ازمة سياسية واقتصادية واجتماعية، تطلبت اجراء تعديل حقيقي في بنية النظام السياسي في تونس، واظهرت ان المراهنة على السياسة الديمقراطية والانفتاح وحده الذي اتبعه الوزير الاول محمد مزالي لا يكفي، وتبقى الديمقراطية بحاجة الى تنمية اقتصادية حقيقية لدعمها حتى تكون هناك تنمية متكاملة. وهنا تطرح اشكالية البحث وهي امكان محمد مزالي من السيطرة على الاحداث. لاسيما بانه هناك شكوك كثيرة على ان الاحداث كانت مؤامرة للإيقاع به. وبناء على ذلك سوف يتناول البحث اسباب الثورة من خلال عرض الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعرض عن صندوق التعويض، وقيام الثورة ودور مزالي فيها.

Abstract

The bread revolution in Tunisia in late December 1983 and January 1984 was not a simple accident، nor a quickly forgotten event. Rather، it was more like an earthquake that shook the fragile structure of Tunisian society with all its foundations and floors. The issue of raising the prices of bread and grain derivatives was nothing but the direct motive that moved the masses. This is an indication of the occurrence of severe crises that the country cannot bear and could have been avoided، especially since the bread uprising is the third violent shock to shake the foundations of Tunisian society within 6 years. If this indicates political conflicts that have greatly affected economic development.

The economic and social crises in Tunisia in the early eighties constituted a starting point towards a gradual deterioration of the political، economic and social situation. These crises are among the most prominent developments recorded in the eighties of the last century، and the deterioration of the general conditions of many segments of Tunisian society was the direct cause of the revolution that affected most of the country. Tunisian، and the crisis almost destroyed the rule of Prime Minister Mohamed Mazali، especially after he was condemned by the Tunisian people as being the main reason for raising the prices of bread and grain derivatives، had Bourguiba not backed down from the decision to raise the price of a loaf of bread. Therefore، it is clear that the crisis is nothing but a legitimate popular reaction، and an indication that there is a political، economic and social crisis، which required a real amendment to the structure of the political system in Tunisia، and demonstrated that betting on democratic politics and openness alone، which Prime Minister Mohamed Mazali followed، is not enough. Democracy still needs real economic development to support it so that there can be integrated development. Here the research problem is raised، which is Mohamed Mazali's ability to control events. Especially since there are many doubts that the events

were a conspiracy to trap him. Accordingly، the research will address the causes of the revolution by presenting the economic and social conditions، a presentation on the compensation fund، the outbreak of the revolution، and Mazali's role in it.

شكلت الازمات الاقتصادية والاجتماعية في تونس في اوائل الثمانينيات نقطة انطلاق نحو تدهور تدريجي للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهذه الازمات هي من ابرز الاحداث التي سجلت في الثمانينيات من القرن المنصرم، وادت الى انتفاضة شعبية انطلقت شرارتها من أقصى الجنوب يوم 28كانون الأول 1983 ليمتد لهيبها الى أقصى الشمال يوم 3كانون الثاني 1984 في تونس العاصمة، وكادت الأزمة أن تقضي على النظام البورقيبي لولا تداركه الموقف سريعا بتراجعه عن قرار رفع سعر رغيف الخبز.

وقبل التطرق الى تفاصيل الازمة وتداعياتها لابد من التعرف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كمنت ورائها.

اولا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كان تردي الاوضاع العامة للعديد من شرائح المجتمع التونسي السبب المباشر للانتفاضة، اذ شعرت الجماهير الكبيرة من العاطلين والعمال والطلاب والمهمشين من سكان القرى والارياف والاحياء القصديرية (السكن العشوائي) في المدن الكبرى، انها مهددة في لقمة عيشها بعد قرار الحكومة بمضاعفة سعر الخبز، ولم تكن هذه الزيادة مجرد اجراء روتيني اتخذته الحكومة بل اضطرت الى تطبيقه، لظنها بانها احدى الوسائل لتحسين البنية الاقتصادية ورفع العجز في الميزانية العامة للبلد بسبب تأثرها بعوامل داخلية وخارجية، فضلا عن سوء الاداء السياسي[1].

مرت تونس في هذه المرحلة بأزمة صعبة وحالة من حالات التوتر السياسي لم تعرفها من قبل، اذ واجه محمد مزالي[2] مشكلات كانت موجودة اصلًا تراكمت وتثاقلت وأصبح

(1) سالم الحداد، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية (الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام، ج2، جريدة الشعب، تونس، 2011.، ص203.

(2) محمد مزالي(1925 - 2010): الوزير الأول في تونس للمدة - 1980 - 1986ولد محمد مزالي في مدينة المنستير عام 1925، بدأ دارسته في الكتاتيب بعدها دخل المدرسة القرآنية وبعد بقائه سنتان ادخله والده المدرسة الفرنكوعربية، بعد انهاء دارسته فيها ادخل المدرسة الصادقية، تخرج منها في حزيران سنة 1947 ثم سافر إلى باريس لإكمال دراسته الجامعية فدخل كلية الآداب وحصل على الليسانس في الفلسفة من جامعة السوربون وتخرج منها عام1950 مارس التدريس ابتداء من عام 1951 وحتى

ليس من السهل حلها، فقسم منها تعود الى زمن التجربة الاشتراكية (1962 - 1969) التي تزعمها أحمد بن صالح والتي كانت سبباً من أسباب افقار صغار الفلاحين، وذلك بإفراغ الأرياف وإهمال الزراعة ما دفع بالكثير الى الهجرة نحو المدن، فامتلأت المدن الصغيرة والكبيرة بالعاطلين عن العمل والسكن العشوائي حول المدن مقابل انخفاض كبير في معدلات الناتج المحلي من المحاصيل الزراعية والحيوانية[1].

أما القسم لآخر من المشكلات فتعود الى التجربة الليبرالية التي تبناها الوزير الأول هادي نويرة (1970 - 1980)[2] التي تسببت في تعميق الفروق بين الطبقات الاجتماعية، وأوجدت

1956 إذ عمل أستاذا في المدرسة الصادقية وجامعة الزيتونة وأستاذا في المدرسة الخلدونية، في 1956 أصبح مديرا لديوان وزير التربية والتعليم حتى 1958 وفي العام نفسه عين مديرا للشباب والرياضة حتى تشربن الثاني 1964 عين مديرا للإذاعة والتلفزيون وأسس التلفزيون التونسي منصبه حتى اذار 1968 وفي آذار 1968 عين وزيرا للدفاع في تونس وظل في منصبه هذا حتى تشربن الأول سنة 1969 إذ عين وزيرا للشباب والرياضة والتربية وكانت هذه هي الولاية الأولى لوزارة التربية التي تولاها ثلاث مرات، عين وزيرا للصحة في تونس ابتداء من آذار 1973 إلى حزيران 1976، وكلف في 23 نيسان 1980 رئاسة الحكومة التونسية وظل رئيسا لوزراء تونس إلى الثامن من تموز 1986 إذ أقيل من منصبه ثم مورست عليه بعض الضغوط التي اضطرته للفرار هاربا من تونس عبر الصحراء الجزائرية في 3 ايلول 1986 وعاش منذ ذلك الوقت لاجئا سياسياً ومنفيا في أوروبا، عاد إلى تونس سنة 2002 بعد ان اسقطت عنه التهم، وبقي فيها حتى وفاته سنة 2010. ينظر محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة، ط1، دار الشروق، القاهرة2007.

(1) مجموعة الحقيقة التونسية، النظام البورقيبي (الازمة السياسية والاقتصادية)،دار ابن خلدون،تونس،1980، ص25.

(2) اعتمدت حكومة الهادي نويرة (1970 - 1980) سياسة اقتصادية ليبرالية فاتخذت إجراءات متعددة لتصفية آثار تطبيق الاشتراكية في الستينيات، اذ أقرت الحكومة تعايش القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع التعاضدي الذي اقتصر على أراض دولية، ومن هذه الإجراءات إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية مع حل بعض التعاضديات وإعادة الملكيات لأصحابها، فاحتلت الملكية الخاصة المكانة الأولى بأكثر من 53 ٪ من الأراضي الفلاحية على حساب أراضي الدولة والأراضي التعاضدية، مادى الى تراجع نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي لفائدة القطاع الصناعي، كما شجعت الدولة الاستثمارات في الصناعات المعملية بدعم المبادرة الخاصة المحلية والأجنبية، مع سن قانون نيسان 1972 الهادف إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومنحها امتيازات كمركية وجبائية، ودعمت الدولة أيضا النشاط السياحي ورفضت بعض القيود عن النشاط المصرفي وانفتاحه التدريجي على السوق العالمية مع فتح الباب أمام البنوك الأجنبية لتركيز فروع لها في تونس. أدت تجربة الانفتاح الاقتصادي إلى ارتفاع نسق النمو ومعدل إحداث مواطن الشغل وتحقيق انتعاشة اقتصادية لاسيما في النصف الأول من السبعينات مع تعاقب السنوات الممطرة وارتفاع أسعار النفط .بدأت سلبيات الانفتاح الاقتصادي تظهر منذ أواسط السبعينات لاسيما مع محافظة القطاع العام على وزنه في الحياة الاقتصادية ما شكل عبئا على ميزانية الدولة لضعف مردوديته وارتفاع كلفته، كما ساهمت مجموعة أخرى من العوامل مثل تراجع أسعار الفسفاط والنفط في السوق العالمية، والإجراءات الحمائية التي اتخذتها السوق الأوروبية المشتركة. ينظر عدنان منصر، الدر ومعدنه (الخلافات بين الحزب الدستوري

طبقة من الأثرياء، فزادت التناقضات السياسية والاجتماعية، فشهدت تونس في اثناءها أزمات عدة منها أزمة الطلبة في 1973 وأزمة العمال في [1]1978.

عندما تسلم محمد مزالي الحكومة اتبع نمط السياسة الاقتصادية المتبعة نفسها، منذ بداية السبعينيات، غير أنه اختلف عنها بإعطاء موضوع تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية مزيداً من الاهمية[2]، وعلى الرغم من اتخاذه هذا الاتجاه فأنه لم يكن لمزالي برنامج اقتصادي معين، كتبني اشتراكية الستينيات، او ليبرالية السبعينيات[3].

باشر مزالي وضع الخطط الخاصة بتشخيص المشكلات وايجاد حلول لها،عند قيامه بوضع المخطط السادس للسنوات 1982 - 1986الذي من المفترض بدأ تطبيقه سنة 1982، فبدأ باتخاذ سلسلة من التدابير، وافق عليها الرئيس التونسي بورقيبة[4]، واهم ما ركز عليه

والحركة النقابية في تونس 1924 - 1978)، المغاربية للطباعة والنشر، تونس 2010،ص106؛ خليفة الشاطر واخرون، المصدر السابق،ص192.

(1) مجلة الدستور، (لندن)،العدد600، 8 آذار 1982.

(2) مجلة النهار العربي الدولي، (باريس)، العدد162، 9حزيران 1980.

(3) عامر قريعه، مراحل الحكم في تونس منذ 1956الى ما بعد ثورة 14جانفي2011، مطبعة فن الطباعة، تونس،2013، ص83.

(4) الحبيب بورقيبة(1903 - 2000)، ولد في تونس في مدينة المنستير في منطقة الساحل في الثالث من آب 1903، ينحدر من اسرة كانت في منزلة وسطى بين البرجوازية والطبقة الكادحة، على الرغم من اعتلال صحته استطاع اكمال دراسته، اكمل الثانوية في مدرسة الصادقية في تونس، انخرط في الحزب الحر الدستوري سنة 1920. بعد إكمال دراسته الثانوية سافر إلى باريس سنة 1924 وعمره (21) عاماً. وقد درس في كلية القانون وكذلك في المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس وبعدما حصل على الاجازة في الحقوق وشهادة مدرسة العلوم السياسية انخرط في سلك المحامين في تونس العاصمة سنة 1927 بعد عودته من فرنسا، وكان بورقيبة ميالاً للاهتمام بالشؤون السياسية العامة، ومنذ سنة 1928 اخذ يكتب في الصحيفتين التونسيتين اللواء التونسي والصوت التونسي، وفي سنة 1932 اصدر جريدة العمل التونسي، التي بسط فيها المبادئ التي كان مؤمناً بها، برز خلال احداث 8اب 1933، ومن ذلك الوقت مسك بورقيبة زمام المقاومة التونسية ضد السيطرة الفرنسية، الى ان استطاع الحصول على استقلال تونس سنة 1956 على وفق سياسته المعروفة ب(سياسة المراحل)، تولى الحكم في تونس سنة 1957 بعد اعلانه الحكم الجمهوري والغاء الملكية، بقي في الحكم الى سنة 1987، بعد ان عزله زين العابدين بن علي، توفي في مسقط راسه في المنستير سنة2000. ينظر: الحبيب بورقيبة، تونس في افريقيا، مطبعة العمل،تونس،1973؛ هيفاء محمد احمد، حياة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في كلمات، مجلة اوراق افريقية، السنة الثانية، العدد33، نيسان 2000؛ حسن زعير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(1933 - 1987) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد الى كلية الاداب،2003.

المخطط هو مكافحة التهرب الضريبي الذي ادى الى خسارة ٪40 سنوياً من الضرائب المفروضة التي فشلت الدوائر المختصة في جبايتها، فضلا عن اهتمامه الكبير بالزراعة من خلال إنماء الزراعة ورفع مستوى المعيشة، كما عّد مزالي ان مكافحة البطالة، وإيجاد فرص عمل أمام التونسيين هما من الاسس التي سيعتمد عليها في بناء مجتمع افضل[1].

سعى مزالي الى تطبيق ما اعدته حكومته في المخطط السادس، آخذاً بنظر الاعتبار احوال العمال والعاطلين عن العمل[2]، فأعطى للعمال منحاً وزيادات في الاجور،مستحضراً في ذهنه احداث كانون الثاني [3]1978، وفعلا أصدرت الحكومة في سنة 1982 مرسوما بزيادة الأجور، على الرغم من ان الإنتاجية كانت في حالة تراجع في ذلك الوقت، وبلغ التضخم 14٪ خلال العام نفسه[4]، ولموازنة هذا العجز قرر مزالي زيادة الضرائب في الاسعار الكمالية[5]، وعلى الرغم من ذلك قررت الحكومة ايضاً في سنة 1983 زيادة جديدة بنسبة كبيرة غير متوقعة بلغت ٪29 من حجم الأجور، و٪23.5 في متوسط الأجر السنوي، ويبدو أن هذه الزيادة في الأجور كانت إجراء غير مدروس أتخذه الوزير الأول للحصول على شعبية بأي ثمن[6]، ما تسبب في تضخم مالي في البلاد[7].

ازداد الاستهلاك في السنوات الثلاث الاولى من المخطط السادس بمعدل ٪4.5 في السنة في حين أن الناتج الضريبي الخام لم يزد بأكثر من ٪2.5سنويا[8]، واوضح تقرير البنك المركزي التونسي الذي نشر في اب1983 ان النمو الاقتصادي في البلاد في سنة 1982 فشل في تحقيق المعدل الذي حدده المخطط السادس 1982 - 1986 وعزا البنك المركزي هذا

(1) مجلة الأسبوع العربي، (باريس)، العدد1110، 19 كانون الثاني 1981.

(2) سالم الحداد، المصدر السابق، ص204.

(3) عمر الشاذلي ، بورقيبة كما عرفته، تعريب علي حمرون واخرون، ط1، دار سمباكت(simpact) للطباعة ، تونس، 2013، ص294.

(4) Mohamed Z. Bechri and Sonia Naccach, The Political Economy of Development Policy in Tunisia, The University of Tunisia, 2003,p29.

(5) عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص294.

(6) الهادي التيمومي، 83. الهادي التميومي، تونس 1956 - 1987، دار محمد علي للنشر، تونس، 2006، ص 168.

(7) عبد الرحمن شريف، الوجه الأخر لبورقيبه،ج1، كونتراست للنشر، تونس 1989،ص102.

(8) سالم الحداد، المصدر السابق،ص204.

التراجع في معدل النمو الاقتصادي الى عوامل محددة منها[1]:

الارتفاع الكبير في نسبة التضخم المالي في البلاد، اذ بلغت سنة 1983 ٪14.

تراجع انتاج النفط وانخفاض اسعاره.

تردي الانتاج الزراعي.

تباطؤ القطاعات الصناعية.

انخفاض الدخل السياحي، اذ انخفض عدد السياح بنسبة ٪37 بين 1981و1983 نتيجة التراجع المفاجئ في عدد السياح الاوربيين، فشهد القطاع السياحي الذي كان يعد العماد الرئيس في الاقتصاد التونسي تراجعاً بنسبة ٪9 في سنة 1982، مقارنة بالزيادة المخطط لها بنسبة ٪9،5، بسبب الركود الاقتصادي في اوربا وارتفاع الاسعار[2].

فضلا عن هذه العوامل كانت هناك عوامل اخرى تمثلت بانضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوربية المشتركة، وما مثله ذلك من منافسة للزيوت والقوارص والصادرات النسيجية التونسية الى البلدان الاوربية[3]. ولابد من التنويه بان تونس واجهت في اثناء تلك المدة موسماً زراعياً سيئاً سببه الجفاف وقلة الامطار، اذ اكد المسؤولون انه كان بالإمكان بلوغ نسبة الـ ٪6 المحددة في المخطط لولا استمرار الجفاف وانعكاساته على الزراعة، التي استقرت على حالها بعد ان سجلت انخفاضا بنسبة ٪7،8 في سنة 1982، غير انه على الرغم من ذلك لا يمكن تحميل الجفاف الذي اصاب المواسم الزراعية سنة 1982 المسؤولية كلها في انخفاض الانتاج الزراعي في البلاد، وذلك لان هذا القطاع عانى الاهمال اساساً منذ سنة 1969 بعد توقف العمل بالتعاضدية الاشتراكية[4]. فضلا عن ان الاصلاح في المخطط السادس يتطلب وقتاً كافياً لتظهر نتائجه على ارض الواقع.

وعلى الرغم من تأزم الاوضاع الاقتصادية اظهر محمد مزالي ميلا واضحاً لتأمين السلم

(1) مجلة المستقبل، (باريس)، العدد 353، 26تشرين الثاني 1983؛ الهادي التيمومي، المصدر السابق، ص168.

(2) صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 4291، 24نيسان1984.

(3) تعد تونس واحدة من الدول الرائدة في انتاج زيت الزيتون، ويقدر صادراتها السنوية منه بحوالي 70 مليون دولار اميركي يصدر معظمها الى فرنسا وايطاليا، وان انضمام كل من اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوربية وهي المنافس الرئيسي لتونس في انتاج زيت الزيتون سوف يؤدي الى خسارة تونس لاسواقها، مما قد يؤدي الى اضافة حوالي مليون تونسي الى قائمة الفقر. ينظر الى صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 4439، 22ايلول 1980.

(4) صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 4193، 16كانون الثاني 1984.

الاجتماعي في البلاد، وان كان ذلك على حساب تردي الاوضاع الاقتصادية، غير انه شعر انه من الصعوبة ارجاء المباشرة بتطبيق الاجراءات التقشفية التي بإمكانها اعادة الانتعاش الى الاقتصاد التونسي، فشعرت الحكومة التونسية بالحاجة الى اختصار الوقت لتطبيق تدابير تقشفية[1].

ثانياً: نفقات صندوق التعويض1983

كانت السياسات الاقتصادية التي وضعها الوزير الاول السابق الهادي نويرة مبنية على فكرة صندوق التعويض[2](هو صندوق الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية)، ففي بداية السبعينيات كانت ميزانية صندوق التعويض محددة لان الاستهلاك لم يكن مرتفعا، غير انه مع النمو السكاني وتزايد نسق الاستهلاك مقابل انخفاض الانتاج ارتفعت الميزانية كثيرا[3]، وتضاعفت نفقات صندوق التعويض العام بشكل كبير،اذ ازدادت من 129 مليون دينار سنة 1981الى 246مليون دينار سنة 1983، والجدير بالذكر ان مخصصات الدعم الحكومي للأغذية الاساسية تزايدت بنسبة 26٪ سنوياً منذ سنة 1976[4]، وتنامت الواردات في السنوات الثلاث الاولى من المخطط السادس بنسبة 10٪ بالنسبة للأسعار المعمول بها، وافردت تونس عملياً 50٪ مما تستورده من الحبوب، بسبب انخفاض الانتاج الزراعي وتصاعد الاستهلاك نظراً لزيادة الاجور، في حين ان الصادرات لم تتطور في المدة نفسها الا بنسبة 6٪، وادت هذه النفقات الى احداث عجز في الميزانية ارتفع الى2،9٪ من الناتج الضريبي الخام، بدل 7،5٪ وهي النسبة المتوقعة في المخطط، فتضاعفت نفقات الدعم لصندوق التعويض عن المواد

(1) مجلة المستقبل، (باريس)، العدد 353، 26تشرين الثاني 1983.

(2) أستحدث الصندوق العام للتعويض بمقتضى أمر مؤرخ في 28 حزيران 1945وأنشئ هذا الصندوق في ظل السيطرة الفرنسية بهدف المساهمة في دعم مجهود الحرب العالمية الثانيةوبعد نهاية الحرب تحول إلى أداة لدعم الإنتاج الفرنسي الداخل إلى تونسومع نهاية الاحتلال تحول الصندوق بإرادة من الدولة الوطنية إلى صندوق لدعم القدرة الشرائية للمواطن خصوصا وفقا للاستراتيجية التوجيهية التنموية المتبعةفي مرحلة ثانيةتم العمل بالقانون العدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31/ 12/ 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971 بهدف مجابهة تقلب أسعار المواد الأساسيةوتتولى الوزارة المكلفة بالتجارة صرف مبالغ الدعم للشركات والدواوين المعنية بدراسة الملفات الخاصة بالمواد المدعومة.ينظر نور الدين المباركيهل ستتخلى الدولة عن الصندوق العام للتعويضنشر في الوسط التونسية يوم 9 تشرين الاول2009. .www turess.com /alwasat /11152

(3) محمد الصياح، المصدر السابق،ص230.

(4) مجلة الوطن العربي، (باريس)، العدد 353، 18 تشرين الثاني 1983.

الاساسية، وتزايدت الواردات التي غالبا ما سددت اثمانها بالعملة الصعبة[1].

واضطرت الحكومة من باب التخفيف من الأزمة الاقتصادية الى اتخاذ جملة من الإجراءات، لاسيما ان ضغط صندوق النقد الدولي اخذ يتزايد منذ سنة 1982، لأنه كان قلقاً من احتمال إعلان تونس عن عجزها عن تسديد ديونها، وتمثلت هذه الإجراءات في تجميد الأجور، والتخلي عن مجانية العلاج بالنسبة الى الشرائح الشعبية، وقلصت الكثير من الواردات، لاسيما الكمالية منها، كما لجأت الدولة الى الزيادة في اثمان بعض السلع الاستهلاكية والخدمات كالماء والكهرباء والادوية والنقل واجور التسجيل في الجامعة والمعاهد الثانوية،وتخلت عن إنجاز بعض المشاريع الباهظة التكاليف[2]، وفي ضوء ذلك احتدم النقاش في اثناء اجتماع مجلس الوزراء في تموز 1983 عند ثبوت خطورة النفقات على الميزانية،لاسيما عندما قدم وزير التجهيز محمد الصياح مشاريع جديدة غير مقررة في الميزانية، بالرغم من ابلاغهم من قبل وزير التخطيط والمالية منصور معلى أن بورقيبة قرر تأجيل بعض المشاريع المهمة، فرد مزالي «**بأن مشاريع رئيس الدولة مقدسة، وأنه سيجد لها شخصيا التمويل اللازم**»[3]، فرد وزير الاعلام الطاهر بلخوجة بحزم على ضرورة الامتثال الى أوامر بورقيبة والخضوع للتقشف[4].

واتخذت الحكومة اجراءات اخرى منها، بيع جزء من أراضي الدولة الى القطاع الخاص، وامتنعت الحكومة في البداية عن الزيادة في أثمان المنتجات الفلاحية الأساسية عند مستوى الاستهلاك، وهو امر انعكس سلبا على صندوق التعويض الذي اخذت اعباؤه ترتفع بسرعة كبيرة، إذ قفزت من 77مليون دينار سنة 1980 الى 183 مليون دينار 1983، ففشلت الدولة في السيطرة على السلوك الجبائي عند رجال الأعمال والميسورين بصفة عامة، ورفضهم تطبيق الإجراءات الجبائية التي نص عليها قانون المالية لعام 1983، وتزامن هذا كله وعدد من العوامل الخارجية والتي تمثلت بارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وتأثير ذلك في حجم سداد الديون[5].

(1) سالم الحداد، المصدر السابق، ص205.

(2) الهادي التيمومي، المصدر السابق، ص168.

(3) الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة(سيرة زعيم)، الدار الثقافية للنشر، مصر، 1999،ص314.

(4) المصدر نفسة.

(5) الهادي التيمومي، المصدر السابق،ص168.

١٠:١٥ م

الى جانب هذا اشترطت المؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدات من القروض بمدى التزام هذه الدول بتعليماتها،من أهمها إلغاء صناديق دعم المواد الاستهلاكية، والرجوع الى حقيقة الأسعار، وتجميد الأجور، وخصخصة القطاع العام[1].

إزاء هذا التدهور في الميزانية، وضع وزير المالية والتخطيط منصور معلى نظاماً اقتصادياً تقشفياً هدف الى تخفيض العجز في ميزان التجارة الخارجية، وتخفيض التضخم من ثم الحد من الاستهلاك والحد من الاستيراد، وزيادة التصدير وضغط النفقات الاجتماعية، وضرورة تعبئة الموارد الداخلية بسلوك سياسة جبائية تساعد على الاستثمار وتحد من التداين وتقاوم التبذير والاستهلاك، وعليه طالب بإلغاء صندوق الدعم الحكومي، بناءً على رغبة صندوق النقد الدولي، واقترح منصور معلى رفع الدعم تدريجياً وخلال اربع سنوات، يؤيده في ذلك عبد العزيز الاصرم وزير الاقتصاد، غير ان محمد مزالي رفض خطة منصور معلى وقال «**اريد ان اؤكد بأن سعر الخبز لن يرتفع ابداً**» واضاف «**ان رفع الدعم لابد وان يرتبط بمضامين اجتماعية**»[2]، وعدّها زيادة تثقل كاهل المواطن وان الشعب لا يتحمل أكثر مما تحمله، وفضلا عن ذلك رأى مزالي ان النقابات العمالية ستجدها فرصة لإثارة المشكلات مجددا في وجه الحكومة[3].

ورأى بعض متابعي الشأن الاقتصادي إن الزيادة التدريجية هو إجراء تحتمه السياسة الاقتصادية المحلية والدولية، فعلى المستوى الداخلي بدأت مدخرات الدولة من العملة الصعبة تنفذ، وعلى المستوى الدولي فإن المؤسسات العالمية بدأت تضيق الخناق على الدول الفقيرة، وتملي عليها شروطها لاسيما الرجوع الى حقيقة الأسعار[4].

ازاء تطور الاحداث بدأ منصور معلى (وزير المالية والتخطيط) شرح مسألة الزيادة في أسعار الخبز في إطار حوار تلفزيوني ضم الطيب بكوش ممثل اتحاد الشغل، والحبيب بلخوجة ممثل اتحاد الصناعات والتجارة، في هذا الصدد ذكر مزالي وكذلك إدريس قيقة وزير الداخلية في حكومة مزالي، انه عندما بدأ منصور معلى شرح مقترحه امام الناشطين

(1) محمد الصياح، الفاعل والشاهد، حاوره المولدي الاحمر، دار سراس للنشر، تونس،2012، ص230.

(2) سيد عبد الحميد، اضطرابات الخبز في تونس وديمقراطية النخبة، مجلة السياسة الدولية العدد76،نيسان 1984،ص137.

(3) الصافي سعيد، الحبيب بورقيبة،سيرة شبه محرمة، رياض الريس، بيروت، 2002،ص 366.

(4) سالم الحداد، المصدر السابق،ص305.

والصحفيين والمواطنين، الذين بدأوا يسألون عن محتوى الاجراءات الجديدة، قال منصور معلى ان الحكومة اقترحت الزيادة في أسعار الخبز، هنا اتصل مزالي عبر الهاتف في اثناء البرنامج وطلب التعليق على كلام منصور معلى قائلا «**كل شيء يمكن أن تشمله الزيادة إلا الخبز**»[1]، غير ان منصور معلى اصر على موقفه وقال «**ان العجز كبير وانه لا يستطيع ان يستمر في مثل هذا الطريق**»[2].

عند ذلك ابلغ مزالي الحبيب بورقيبة أنه لا يستطيع ان يحكم مع وزير «**قاس الى هذه الدرجة**»[3]، فضلا عن قوله ان منصور معلى طرح أمام المواطنين مسائل اقتصادية واجتماعية مهمة لا يجوز الاطلاع عليها، فما كان من بورقيبة إلا أن اصدر قراراً ابعد بموجبه منصور معلى، وعوضه بصالح مباركة،وان كان بورقيبة ميالا لوجهة نظر منصور معلى[4]، وابعد كذلك وزير الاعلام الطاهر بلخوجة وعوضه بعبد الرزاق الكافي في 18 حزيران 1983، لأنه فضل جريدة المعارضة على جريدة الحزب وتكلم عن الوضع في البلاد من تلقاء نفسه[5]، في هذا الوقت كانت وسيلة زوجة بورقيبة خارج البلاد عندما عزل الطاهر بلخوجة الذي عدّ من اشد انصارها اخلاصاً، لذلك عندما سمعت بإقالته رفضت إبعاده بمثل هذه الطريقة وعدت مزالي مسؤولا عن اقالته[6].

لذا ففي الوقت الذي شعر فيه مزالي بالقوة من خلال دعم بورقيبة له، فإن وسيلة بورقيبة انضمت الى أعدائه، لأنه برأيها لم يتوقف عن مطاردة رجالها، ولم يفهم شروط التحالف بينه وبينها وانه (تجاسر) بنظرها في إبعاد الطاهر بلخوجة[7]، غير أنها ادركت أن بورقيبة لن يمكنه التخلي عن وزيره الأول لذلك اقتضى الأمر أن تجد طريقة جديدة لإعاقة سير عمل الحكومة، فاستغلت الخلاف بين مزالي ومنصور معلى حول موضوع الزيادة في أسعار الخبز، فشرعت في حملة ضد تبذير الخبز، وكان سعره منخفضاً يدعمه صندوق التعويض، وأخبرت بورقيبة

(1) قناة العربية الفضائية، برنامج وثائقي (زمن بورقيبة) بثته القناة في أذار 2007.
www.alarabiya.cc/programs/2011/01/23/134708.html

(2) الصافي سعيد، المصدر السابق،ص 366.

(3) الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 366.

(4) عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص 294.

(5) الطاهر بلخوجه،المصدر السابق،ص315.

(6) عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص 294.

(7) الصافي سعيد، المصدر السابق،ص294

أن الخبز استعمل علفاً للحيوانات في الأرياف وواصلت التلفزة والجرائد نقل مشاهد أكداس الخبز مهملة على الأرصفة، أو متساقطة من حاويات القمامة، ودعا بورقيبة رئيس بلدية تونس زكريا بن مصطفى لتقصي الأمر فأكد هذا الإسراف[1].

عندها أصبح بورقيبة مقتنعا بضرورة رفع سعر الخبز ومشتقات الحبوب الأخرى، ولم يفرق بورقيبة بين من يرمي الخبز مع الفضلات وبين الذي يعتمد عليه في قوته اليومي[2]، وفي اعقاب بث التلفزة التونسية تحقيقاً سلط الضوء فيه على تبذير الخبز وانخفاض ثمنه، طلب بورقيبة من الوزير الاول النظر في امر مضاعفة سعر الخبز برفع ثمن الرغيف من 80مليماً الى 160 مليماً[3].

وادراكاً منه لمخاطر مثل هذا القرار حاول محمد مزالي كسب الوقت بطلب تأجيل الاعلان عنه في مناسبات عدة[4]، غير انه امام الحاح بورقيبة كان عليه النظر بجدية في زيادة ثمن الخبز التي صادق عليها اعضاء الحكومة جميعهم،غير ان الجميع لم يكونوا مع مضاعفة الثمن دفعة واحدة، وانما الاغلبية ارادت زيادة تدريجية، بهدف اصلاح نظام صندوق التعويض الذي عاني عجزاً مستمراً[5].

وذكر مزالي أن بورقيبة أجرى معه مكالمة هاتفية في أيلول 1983 قبيل سفره الى المانيا للاستراحة، وقال له أنه شاهد برنامجا في التلفزيون فيه تبذير كبير للخبز، وللحد من هذا التبذير يجب مضاعفة سعر الخبز ٪100، في الوقت نفسه اخبر الحبيب بن عاشور الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أن الميزانية تعاني عجزاً، وأن الخبز أصبح علفا للحيوانات لذا رأى من الضرورة زيادة أسعار الخبز [6]٪100.

---

(1) قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، لقاء مع محمد مزالي ج7؛ عمر الشاذلي، المصدر السابق،ص 295.

(2) عامر قريعة، مراحل الحكم في تونس منذ 1956الى ما بعد ثورة 14جانفي2011، مطبعة فن الطباعة، تونس،2013، ص 85.

(3) الباجي قائد السبسي، الحبيب بورقيبة المهم وألاهم، ترجمة محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس 2011،ص313.

(4) عبد المجيد الزمزمي، تونس في مواجهة التضليل،ط2،دار الزهراء،تونس،2011،ص52.

(5) الباجي قائد السبسي، المصدر السابق،ص313.

(6) برنامج وثائقي بعنوان: (زمن بورقيبة) بثته قناة العربية الفضائية في أذار 2007. / www.alarabiya.cc /programs /2011/ 01/ 23/ 134708.html

بعد اجراء مشاورات واسعة النطاق على مستوى الحكومة، والحصول على مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل في تزكية الزيادات في الاسعار مقابل تعويض عادل لأصحاب الاجور الضعيفة، قرر الوزير الاول محمد مزالي اتخاذ الخطوة الحاسمة بزيادة اسعار رغيف الخبز [1] ٪100.

وعقدت بعدها اجتماعات عامة في كل الولايات اشرف عليها اعضاء من الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري او من الحكومة، اعلم فيها الحاضرون بالزيادة التي تنوي الحكومة القيام بها في سعر الخبز، وساد هذه الاجتماعات الحوار الصريح والآراء حول الموضوع، وكانت اكثر الآراء ضد الزيادة في سعر الخبز، لاسيما الزيادة المضاعفة، فضلا عن ان اغلب الوزراء وأعضاء الديوان السياسي لم يوافقوا على هذه الزيادة، وعلى الرغم من ذلك فإن الوزير الأول لم يستمع الى الآراء كلها، وبقي مصرا على الزيادة في سعر الخبز ومشتقات الحبوب،معللا رايه بأنه سيقع التعويض عن هذه الزيادة لضعفاء الحال والعمال تلبية لأمر بورقيبة[2].

بعد ذلك عقد مجلس الوزراء يوم 9 تشرين الأول 1983 جلسة من أجل مضاعفة سعر الخبز دفعة واحدة، والزيادة في بقية مشتقات الحبوب رغم تحذير العديد من الخبراء الاقتصاديين من ردود فعل الشارع التونسي، وأعاد عبد العزيز الاصرم وزير الاقتصاد مقترح منصور معلى نفسه[3]،فاعترض على الزيادة دفعه واحدة محذرا من نتائجها الوخيمة، غير أن الوزير الأول محمد مزالي تجاهل هذا الاقتراح بدعوى أنها قضية سياسية ومن صلاحية الوزير الأول لا الوزراء[4]، وأنه لا يستطيع الاعتراض على قرار رئيس الدولة، ولا سبيل للتراجع عن قرار الحكومة حفاظا على مصداقيتها، فالقضية في نظره مبدئية وتتعلق بهيبة الدولة[5]، فما كان من وزير الاقتصاد الا ان قدم استقالته من الوزارة في 13 تشرين الاول 1983 وترك لبورقيبة تقدير الموقف[6].

(1) Mohamed Z. Bechri and Sonia Naccach, Op.Cit ,p30.

(2) المجلة التاريخية المغاربية،سمنار مع المنجي الكعلي، السنة 38،العدد143 - 144، تشرين الاول - تشرين الثاني 2011،ص236.

(3) سالم الحداد، المصدر السابق، ص206.

(4) المجلة التاريخية المغاربية،سمنار مع مصطفى الزغنوني، السنة 34، العدد127، شباط 2007، ص139.

(5) سالم الحداد، المصدر السابق، ص206.

(6) الصافي سعيد، المصدر السابق، ص368

نتيجة لما سبق من الأحداث دفعت الصعوبات الاقتصادية الحكومة الى سن قانون جديد للمالية لسنة 1984 على أساس التخفيض بالنفقات العامة وزيادة أسعار الخبز، وعدّ محمد مزالي تصديق مجلس النواب التونسي على القانون الذي يلغي دعم الدولة للحبوب بمثابة تقدم كبير، إذ ذكر مزالي في كلمة له في مجلس النواب في كانون الأول 1983 **قائلا: « إن هذا اليوم تاريخي في حياة الاقتصاد التونسي، لان اليوم اجتمعت فيه السلطة التنفيذية وعزيمة السلطة التشريعية على القضاء الحاسم على نزيف صندوق التعويض »**[1].

وهناك تناقض واضح في موقف محمد مزالي من الزيادة في سعر الخبز ففي الوقت الذي رفض الزيادة التدريجية حفاظا على المواطن حسب قوله، فأنه عاد ليطبق خطة منصور معلى نفسها بناء على طلب صندوق النقد الدولي مع الفارق ان مزالي طبق قرار رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاته دفعة واحدة[2]، معللا ان قرار رفع الاسعار هو تدبيراً داخلياً، وانه لم يأت نتيجة ضغط صندوق النقد الدولي. واوضح كذلك انه لابد للمواطنين ان يتحملوا جزءاً من الغلاء لان صندوق التعويض بات يعاني عجزاً كبيراً[3]، فضلا عن أن مزالي التزم بزيادة سعر الخبز وضرورة تطبيقه حتى عند حدوث الانتفاضة، اذ صرح قائلا **«أن الموضوع يستوجب أسبوعا فقط، ويجب مواجهة المشكلات وصد الضربات»**[4]، وأعلن عن عدم التراجع مهما كانت الصعوبات[5]، وبعد إلغاء الزيادة في سعر الخبز قال مزالي **«حاولنا أن نقضي على مصيبة صندوق التعويض الذي لا يخدم إلا الأغنياء في الغرب، وكان هدفنا تحسين أوضاع الجماهير وأحياء المناطق المحرومة، لذلك اضطررنا الى التراجع والنتيجة أن بلادنا ستبقى لسنوات تعاني من أعباء صندوق التعويض وأن مشاريع كثيرة ستتوقف، كل ذلك نتيجة عبثية غربية، وأكرر هنا أن تنفيذ هذا الأجراء كان كفيلا بتأمين مصالح الفلاح التونسي وتخليص البلاد من النفوذ الغربي »**[6].

فما الذي حدث من شهر تموز الى شهر تشرين الاول 1983 وجعل محمد مزالي يغير

(1) قناة العربية، برنامج زمن بورقيبة.

(2) سيد عبد المجيد، اضطرابات الخبز في تونس وديمقراطية النخبة، مجلة السياسة الدولية العدد76 ،نيسان 1984، 138.

(3) مجلة الطليعة العربية، (باريس)، العدد 48، 9 نيسان 1984.

(4) الطاهر بلخوجة، المصدر السابق،ص 320.

(5) المصدر نفسه.

(6) سيد عبد المجيد، المصدر السابق،ص 138.

رأيه في مسألة حيوية بالنسبة له وحساسة في الشارع التونسي، وقد اجملت مجلة الحوادث ذلك الى اسباب عدة منها[1]:

ان بورقيبة وان كان وافق على ابعاد منصور معلى، غير انه كان ميالاً لوجهة نظره.

ان ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ازدادت في هذا الاتجاه، على الرغم من نفي مزالي لهذا الشيء.

ان مزالي وجد صعوبة كبيرة في تغطية ميزانية 1984.

ان وزيري المال والاقتصاد الجديدين هما من التقنيين، قدما تقريراً عزز وجهة نظر منصور معلى.

ان مزالي ومن خلال تمسكه بمواقعه، خشي ان يتهم بالتردد وعدم الحسم، وانه ليس رجل دولة قوياً، وهذه نقطة حساسة بالنسبة له.

ويمكن اضافة سبب اخر وهو رغبة محمد مزالي في تنفيذ اوامر بورقيبة، وعدم مخالفته مهما كانت النتائج. واظهار ولائه له في كل مناسبة حفاظاً على منصبه، وخوفاً من ضياع الخلافة، لذلك فلم يكن امامه الا الانصياع الى اوامره.

وعليه أعلنت وزارة الاقتصاد بيانا جاء فيه أن أسعار الخبز والمواد الغذائية سوف ترتفع ابتداء من الأول من كانون الثاني لسنة 1984[2]، واعلن عن عزم الحكومة على اتخاذ اجراءات تعويضية لفائدة ضعاف الحال، غير ان الاعلان لم يوضح ماهية هذه الاجراءات، ولم يعلن عن هوية الفئات التي من المقرر ان تتمتع بها،وعلى الرغم من اقرار مبدأ حذف الدعم غير ان نسبة الزيادة لم يعلن عنها، واعتقدت الحكومة انها فعلت كل مايلزم، وان هذه الزيادات سوف تمر لإمساكها بزمام الامور، ولأن الشعب جُهز لذلك نفسياً عن طريق الدعاية، وعدّت ان التوصل الى اتفاق حول الموضوع مع الاتحاد العام التونسي للشغل من شأنه التخفيف من حدة المعارضة، فبدأت في اواخر شهر كانون الاول سنة 1983 تتسرب نسبة الزيادات الى اسماع المواطنين، وكثرت الاقاويل حول الموضوع، لاسيما عندما اقرت الميزانية لسنة 1984 الجديدة في فصلها 87 حذف التعويض[3]، وعندما قدم مزالي الميزانية الجديدة قال «ان

(1) مجلة الحوادث، (لندن)، العدد 1419، 13 كانون الثاني 1984.

(2) صحيفة الثورة، (العراق)، العدد 4977، 2كانون الثاني 1984، ص11.

(3) فايز سارة، الاحزاب والحركات السياسية في تونس 1932 - 1984،مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، 1986، 304.

وقف الدعم المخصص للحبوب ومشتقات الدقيق سيؤدي الى وقف النزيف الذي كان ينخر صندوق التعويض، وان توفير هذا البند بجانب خفض الانفاق الحكومي والذي وصل الى 11٪ بعدما كانت 17٪ في سنة 1983، كل ذلك قد يؤدي الى تحسين الموارد وتدبير ابواب جديدة في ايرادات الميزانية تسمح بزيادة المشروعات الانتاجية لان ذلك هو الحل الصحيح للمشكلة الاقتصادية التونسية»[1]،وبعد الاعلان عن موعد تنفيذ الزيادة في اسعار الحبوب،ومشتقاتها حيز التنفيذ قبل اواخر السنة، بوشر برفع اسعار الخبز في 28 كانون الاول 1983، فكان ذلك سبباً لانطلاق المظاهرات الاحتجاجية[2].

ثالثاً - انتفاضة الخبز ونتائجها 1984.

انطلقت الشرارة الاولى لانتفاضة الخبز في مدينة دوز بولاية قبلي في جنوبي تونس في 28كانون الأول 1983، اذ تجمع المتظاهرون اثر علمهم بزيادة اسعار الحبوب ومشتقاته، وهي مواد معيشية اولية في تلك المنطقة، ونددا المتظاهرون بقرار الترفيع ونادوا بضرورة الرجوع عنه، وتجمعوا حول معتمدية المدينة وقدم المتظاهرون عريضة الى المعتمد تضمنت مطاليبهم، بعد ذلك جرت مشادة كلامية بين المتظاهرين وقوات الامن، كان نتيجتها الحاق المتظاهرون الاضرار بالمعتمدية، فألقت قوات الامن على المتظاهرين القنابل المسيلة للدموع ثم اطلقت الرصاص فجرح عدد من المتظاهرين[3]، امتدت بعدها الى الجنوب كله متخذة طابعا أكثر عنفا، ومع تطبيق قرار الزيادة في الأسعار في الأول من كانون الثاني 1984 عمت الحركة الاحتجاجية مناطق الشمال والوسط الغربي في مدينة الكاف والقصرين وبقية مناطق الجنوب في قفصه وقابس ومدنين[4]، ما استدعى تدخل الجيش للسيطرة على الوضع، بعدما تبين عجز الأجهزة الأمنية في التصدي للمظاهرات والحد من هيجان الشعب، ومع الإعلان الصادر عن وزارة الداخلية في تاريخ 2كانون الثاني 1984المتضمن لقائمة القتلى والجرحى في مناطق قبلي والحامة والقصرين وقفصه[5]، دخلت المنطقة الصناعية بقابس في إضراب عام ومظاهرات عارمة شارك فيها العمال والطلبة، وامتد صدى الحركة الاحتجاجية ليشمل

(1) صحيفة المصور، (القاهرة)، العدد 3092، 13كانون الثاني 1984؛ عمر عز الرجال يوسف، ابعاد زيارة الحبيب بورقيبة الى الولايات المتحدة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، تشرين الاول 1985، ص149.

(2) فايز سارة، المصدر السابق،ص 304.

(3) فايز سارة، المصدر نفسه، ص304؛ سيد عبد المجيد، المصدر السابق، 138ص.

(4) مجلة الصياد، (بيروت)، العدد 3،2045كانون الثاني 1984.

(5) رمزي تاج، انتفاضة الخبز (جانفي 1984)، دار محمد علي للنشر، تونس 2011،ص13.

طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في كل من تونس العاصمة وصفاقس، وفي اليوم الثالث بلغت الانتفاضة أوجها وباتت المواجهات مفتوحة بين المتظاهرين من جهة والاجهزة الأمنية والجيش من ناحية أخرى[1]، نتيجة ذلك اتسعت المظاهرات واشتد العنف، وتعرضت المحلات والمؤسسات لحوادث نهب وتخريب في العاصمة، ومساس بالأموال العامة والخاصة، فكان رد فعل الحكومة على المظاهرات عنيفا، وفتح رجال الأمن النار على الحشود المحتجة في عدد من المدن بما فيها العاصمة تونس، فقتل في الأقل 60 شخصا والعديد من الجرحى على وفق بعض التقارير، وأعلنت حالة الطوارئ وحضر التجوال في 3 كانون الثاني 1984، ومنع إثناءها التجمعات العامة لأكثر من ثلاثة أشخاص[2]، فضلا عن فرض منع التجوال من الساعة الخامسة مساء الى السادسة صباحا، وعلى الرغم من قيام الوزير الأول محمد مزالي بأمر من بورقيبة بالتأكيد على ان تلك الإجراءات نهائية وغير قابلة للتراجع والمراجعة، فإن المظاهرات تواصلت في اليوم الثاني 4 كانون الثاني 1984 في كثير من مناطق البلاد، لاسيما العاصمة تونس وضواحيها، واصدرت الحكومة قراراً بتعطيل الدوام في الجامعات، ومختلف المؤسسات التربوية للأيام من 4 الى 7 كانون الثاني 1984، وعلى الرغم من اتخاذ تلك الاجراءات فلم يؤد ذلك الى توقف الحركة الاحتجاجية[3].

استمرت المظاهرات الى اليوم التالي 5 كانون الثاني 1984، وأطلق الجيش والشرطة النار على (مثيري الشغب) بحسب ما اسمتهم الحكومة، وانتقلت المظاهرات لتشمل المدن التونسية كافة، ولم يعد الهدوء الى الشارع التونسي، إلا عندما ظهر بورقيبة صباح يوم 6 كانون الثاني 1984 على شاشات التلفزيون وأعلن بياناً بإلغاء الزيادة في أسعار الخبز، ووعد باستعادة دعم المواد الغذائية[4]، معلناً «فلنعد إلى حيث كنَّا قبل الزيادات» وبهذا سحب بورقيبة فتيل الأزمة، وبه سحب البساط من تحت أرجل المناوئين له والمحتجين ضده. يومها، خرج أبناء عامة الشعب تلقائيًا في مسيرات مساندة للرئيس ومنددة بوزيره الأول، محمد مزالي، ومن بين

(1) سيد عبد المجيد، المصدر السابق، ص139؛رمزي تاج، انتفاضة الخبز (جانفي 1984)،دار محمد علي للنشر، تونس 2011، ص13.

(2) (1) - David Seddon ,Riot and Rebellion: Political Responses to Economic Crisis in North Africa, Tunisia, Morocco and Sudan, UEA Norwich, School of Development Studies,Univesity-ofEastAnglia,October1986,p6.

(3) سالم لبيض، الأزمات الاجتماعية والسياسية وادارتها، مثال تونس (1957 – 1987)، ص36.

(4)) - David seddon , Qp.cit,p7 3)

الشعارات التي رفعها المحتجون وقتئذ ضد الوزير الأول، محمد مزالي، الذي كانت زوجته، فتحية مزالي، وزيرة للمرأة: «مرتو وزيرة وهو وزير، وآش يهمو في الفقير»[1]. واعلن بورقيبة بياناً ذكر فيه « **الآن وقد استتب الامن مجدداً بفضل جهود الشعب والجيش وقوات الشرطة قررت امام الاضطرابات التي شهدتها البلاد، الغاء كل الزيادات على اسعار الخبز والمواد الغذائية الاساسية والعودة الى الوضع الذي كان قائماً قبل هذه الزيادات**»[2]،واضاف انه اعطى توجيهاته الى الحكومة لتعد في مهلة ثلاثة اشهر مشروعاً جديداً للموازنة في ضوء الغاء الزيادات[3]، فخرجت الجماهير التونسية فور انتهاء بورقيبة من خطابه في مظاهرات تأييد له، والتعبير عن الرضا بالقرار الذي أعاد أسعار الخبز وغيره من مشتقات الحبوب الى ما كانت عليه[4].

أما عن الإجراءات التي اتخذها مزالي عند حدوث الانتفاضة، فأعلنت حالة الطوارئ في البلاد وعبأت قواتها من الشرطة والحرس الوطني[5]، وامر بإنزال الجيش الوطني الى الشوارع للسيطرة على الوضع، وسوغ هذا الإجراء حينها قائلا « **لقد اضطررنا اللجوء الى الجيش، لأن قوات الأمن على قدرتها لم تقم بواجبها، وكان يجب أن تقوم بواجبها لأنها لو فعلت لحالت دون حدوث قيام هذه الاضطرابات أو على الأقل لحالت دون استشرائها**»[6].

سوّغت الحكومة انتشار الجيش في المراكز الحساسة من مدينة تونس العاصمة، انه لحماية المواطنين وممتلكاتهم والمنشآت العامة من العناصر الطائشة[7]،إذ أصدر مزالي بيانا في أثناء الانتفاضة دعا فيه المواطنين الى مساعدة قوات الأمن للقيام بواجبها، كما طالب منهم الالتزام بالهدوء، وأصدر بيانا آخر في 3 كانون الثاني 1984 وجهه الى الشعب التونسي من إذاعة وتلفزيون تونس قال فيه «**أن عددا كبيرا من الشباب التونسي شاركوا في تظاهرات**

(1) فتحي الجراي، الاتحاد العام التونسي للشغل ودوره في الانتقال الديمقراطي وتشكيل الواقع السياسي، مركز الجزيرة للدراسات،2022، ص10.

(2) مجلة الاسبوع العربي، (باريس)، العدد 1266، 16كانون الثاني 1984،ص22.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيفة الجمهورية، (العراق)، العدد 4982، 7كانون الثاني 1984،ص1.

(5) صحيفة القبس (الكويت)، العدد 4193، 16كانون الثاني 1984.

(6) سالم الحداد، المصدر السابق، ص210.

(7) صحيفة العراق، (العراق)، العدد 2408، 4 كانون الثاني 1984؛ مجلة التضامن، (باريس)، العدد 39، 7 كانون الثاني 1984.

عفوية وقف ورائها مدبرون ومخططون بهدف خلق حالة فزع وعدم استقرار، وأن الحكومة أصدرت توجيهات لإعطاء أصحاب الدخل المحدود والفقراء منح لمساعدتهم على مواجهة الزيادات في أسعار الخبز، وسوف تقدم تعويضات لهم، وسيتم تعويض كل من الأجراء والموظفين»[1].

عدّ قرار الحكومة التونسية برفع الدعم عن الخبز ومشتقاتها،والغاء صندوق التعويض واثر ذلك على المستوى الغذائي للشرائح الاجتماعية، السبب المباشر لأحداث العنف، فالحكومة أدركت فيما يبدو آثار هذه الإجراءات على مستوى المعيشة، لذا فإنها عكفت في اثناء الأشهر السابقة لقرار الزيادة على تهيئة التونسيين لرفع الدعم، غير أن حسابات الحكومة لم تكن دقيقة ولم توفق في إيجاد حل للأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد[2]، فأوضاع البلاد الاقتصادية صعبة وتطلبت اتخاذ إجراءات تقشفية، غير أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والتوازنات في هذه الإجراءات، واللافت للنظر انه حتى صندوق النقد الدولي نفسه انتقد طريقة الحكومة التونسية الإجرائية، اذ ذكرت صحيفة الفايشنال التي تصدر في لندن **«إن الطريقة التي استخدمتها السلطات التونسية بهدف تقليص ميزانية الدعم مثلت درسا بليغا حول مالا يجب عمله، حتى عندما يكون صوابا «**[3] ذلك إن الخطأ في نظر صندوق النقد الدولي لا يتمثل في إزالة الدعم، وإنما بالطريقة المفاجئة في مقدار الزيادة، وفي عدم الأخذ بنظر الاعتبار مضاعفات السياسية والاجتماعية لهذا القرار، اذ اعتقدت الحكومة التونسية ان بإمكانها احتواء المعارضة، وارضاء النقابات من خلال تعويض الزيادة لضعاف الحال بما يضمن لها تمرير هذه السياسة التقشفية بأمان وسلام[4].

يظهر مما تقدم ان السبب الرئيس الذي ادى الى حدوث انتفاضة الخبز،هو قرار الزيادة في اسعار الخبز، ويمكن عدّه السبب المباشر، فضلا عن ذلك فقد كانت هناك اسباب غير مباشرة وتراكمية ادت الى حدوث الانتفاضة، وهي اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد

(1) صحيفة العراق، (العراق)، العدد 2408، 4 كانون الثاني 1984.

(2) سيد عبد المجيد، المصدر السابق، ص138.

(3) صحيفة1984 - 11 - 9 ((FinancialTimes، نقلا عن محمد عبد الباقي الهرماسي، المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسسية والايديولوجية للأنباء السياسي، مجلة المستقبل العربي، السنة 8، العدد 8، شباط، 1986،ص16.

(4) مصطفى الفيلالي ومحمد عابد الجابري واخرون، تطور الوعي القومي في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص201 ؛ 32 Mohamed Z. Bechri and Sonia Naccach، Op.Cit،p.

عرفت تونس نظاماً قائم على مبدأ الحزب الواحد، ورفض اي تعدد فكري وسياسي من 1962 – 1981، فضلا عن السياسة الاقتصادية الفاشلة التي مرت فيها تونس، التجربة الاقتصادية في الستينيات،والتجربة الليبرالية في السبعينيات، اذ ادت هذه السياسة الاقتصادية الخاطئة الى افقار وتهميش العديد من الشرائح الاجتماعية بسبب سياسة عدم التوازن في الاستثمارات. ما ادى الى انفجار الوضع في تونس.

وما يؤكد ذلك قول هادي التيمومي الذي ذكر قائلا: **« إن أحداث جانفي (كانون الثاني)1984 العفوية،تبدو للناظر وكأنها انتفاضه من أجل الخبز لكنها في الواقع لم تكن انتفاضه جياع، لأنه لا يوجد جياع في تونس، وإنما كانت تعبيرا عن شعور بالمرارة والإحباط والغضب لدى أولئك الذين أصبحوا يشعرون بالإقصاء وباستبداد الأفاق وموت الأمل لديهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية»**[1].

اما محمد مزالي كان متشبثا بنظرية المؤامرة، مؤامرة وسيلة بورقيبة ودورها بالتعاون مع وزير الداخلية إدريس قيقة، اذ علق مزالي على انتفاضة الخبز،بعد خروجه من الحكم قائلا: **«أقول مؤامرة لا أقول ثوره، نعم كانت مؤامرة في كل شيء في تخطيطها وفي تنفيذها وفي الأمل من جني ثمارها، صممتها ونسقت أطوارها وسيلة بالتعاون مع وزير الداخلية إدريس قيقة، وعدد من أصدقائها في الدولة والحزب الحاكم، وكان الغرض من هذه المكيدة النيل من مكانة الوزير الأول بإثارة الغضب الشعبي ضده وإقناع بورقيبة بأن مزالي لا يتمتع بثقة الجماهير»**[2]. فوسيلة هي التي أثارت حماس بورقيبة بأن سعر الخبز الزهيد قد أدى الى تبذير كبير في الخبز، وبالتالي القاءه في القمامة واستخدم ايضاً علفا للحيوانات[3]، وهذا ما اكده الهادي البكوش (مدير الحزب الذي عين بدلا من المنجي الكعلي) الذي عَد انطلاق المظاهرات نهاية سنة 1983 احتجاجا على زيادة أسعار الخبز وسقط فيها عشرات القتلى والجرحى، كانت خطة سياسية لإبعاد مزالي عن الحكم، اذ إن وسيلة التي تعاونت مع مزالي في المدة الأولى من توله المنصب، عادت وقررت إزاحته في ما بعد، من خلال استغلالها الغضب الشعبي والمظاهرات لإقناع بورقيبة بأن مزالي ليس مؤهلا للبقاء في منصب الوزير الأول[4].

(1) الهادي التيمومي، المصدر السابق، ص 169.

(2) محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة،ص465.

(3) الباجي قائد السبسي، المصدر السابق، ص211.

(4) قناة الجزيرة ، برنامج شاهد على العصر،لقاء مع الهادي البكوش ج10، 3اب 2014. www.aljzeera.net

أما عن إدريس قيقة فذكر محمد مزالي في لقاء صحفي معه سنة 1984، أن هناك من حاول توجيه زخم أحداث الخبز ضده ليزيحه عن السلطة، من ثم ليزعزع ثقة بورقيبة والرأي العام التونسي به، وفي مقدمة هؤلاء ادريس قيقه (وزير الداخلية)، وأكد أنه حصل تلاعب بالأزمة وتحريك لها، فرجال الأمن في مدينة تونس الذين كان يبلغ عددهم 3500 عنصر جردوا من سلاحهم قبل اندلاع الانتفاضة، لذلك اضطر لإعادة الأمن بإعطاء التعليمات اللازمة بإنزال الجيش تداركا لما هو أسوء[1]،لان ادريس قيقة عمد شل عمل قوات الأمن بالامتناع عن إصدار التعليمات الضرورية، وعدم تعبئتهم وقيامه بنزع سلاح عدد كبير منهم، وترك الأمور تستفحل، وعدم اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة حتى اظهار الوزير الاول بمظهر العاجز عن تسيير أمور الدولة[2].

وما أكد كلام مزالي التقرير الذي أعدته اللجنة المكلفة بتحديد الأسباب الكامنة وراء أحداث الخبز، إذ كشف التقرير أن بعض المشاركين في تظاهرات تأييد قرار بورقيبة بإلغاء الزيادة المفروضة على أسعار الخبز ومشتقاته في 6 كانون الثاني 1984، نادوا باستقالة الوزير الأول مقابل وزارة الداخلية، وادريس قيقه يحييهم من خلف إحدى نوافذ مكتبه وهو يلوح بإشارة النصر[3]، وأكد التقرير ان وزير الداخلية اصدر قرارا بسحب عدد كبير من شرطة العاصمة، وترك جهاز حماية العاصمة في وضع ضعيف، إذ كانت شبه مجردة من السلاح[4] أما رد ادريس قيقة على هذه التهم هو أن بورقيبة اتصل به وقال **«أليس عندك دبابات، فقال له ادريس قيقه لن اخرج دبابات الحرس الوطني، ولن اخرج الجيش إلا بعد نزع السلاح الثقيل منه»**[5]، واضاف ايضاً انه بعد ذلك ذهب الى مكتبه اجتمع المسؤولون الأمنيون، وطلب منهم وضع السلاح الثقيل التابع للجيش تحت الحماية وتحت حراسة مشدده، وسوّغ ذلك بتخوفه من اصدار تعليمات لآمر الحرس وقائد الجيش من سلطة أعلى من سلطته ويأمرهم بالنزول الى الشارع وضرب المواطنين[6].

(1) لقاء صحفي اجرته مجلة كل العرب مع محمد مزالي، العدد 74، 25 كانون الثاني 1984، ص29.

(2) مجلة كل العرب،(باريس)،العدد 78، 22شباط 1984.

(3) صحيفة الجمهورية، (العراق)، العدد 5341، 18نيسان 1984؛ عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص302.

(4) مجلة كل العرب،(باريس)،العدد 78، 22شباط 1984.

(5) قناة العربية الفضائية، برنامج زمن بورقيبة.

(6) المصدر نفسه.

طرحت انتفاضة الخبز كما يبدو عمق الازمة داخل مربع الحكم الذي تعيش في داخله فئة سياسية متناقضة التفكير، ولها طموحات سياسية جعلتهم يسعون لأسقاط بعضهم البعض بمختلف الوسائل،وكان محمد مزالي الوزير الأول هدفا لمعركة الخبز في كانون الثاني 1984، إذ أصبح منصب الوزير الأول مركزاً يطمح إليه بعض الشخصيات البارزة، وأصبحت زوجة بورقيبة وسيلة تفتش عن وسائل لأضعاف مواقف الوزير الأول محمد مزالي او تبحث عنها للتأثير في بورقيبة لتعيين وزير آخر، وكان اقرب الناس إليها هو وزير الداخلية ادريس قيقة الذي أعطى تعليمات بنزع سلاح رجال الأمن يوم 3كانون الثاني [1]1984، وذكرت بعض المصادر ان ادريس قيقة كلف عامر غديره (آمر الحرس الوطني وكاتب الدولة بوزارة الداخلية) في ظهر يوم الجمعة 6كانون الثاني 1984 بعد صدور بيان بورقيبة بإلغاء الزيادة ليدعو مزالي الى استخلاص العبرة من هذا الفشل السياسي واقناعه بالاستقالة لـ« **حفظ ماء الوجه**»[2]، وبهذا الخصوص ذكر مزالي أن عامر غديره قال له إن وزير الداخلية ادريس قيقة يبلغك أنه من «**الأفضل أن تستقيل بشرف من أن تطرد بالإهانة** «[3].

ان قرار الرئيس التونسي بورقيبة بإلغاء الزيادة جعله يظهر بصورة المنقذ الحريص على مصالح الشعب وعلى احترام ارادته، وهذا الوضع جعل عملياً قرار الزيادات مرتبطاً باسم محمد مزالي، علماً ان بورقيبة وافق على الزيادات وامر محمد مزالي في تطبيقها[4]،اذ اكد مزالي ذلك قائلا: «**كرر بورقيبة لابد من مضاعفة سعر الخبز، وكان يهتف لي من المانيا مكرر أن قراره واضح وهو حريص على أن يرى هذا الأجراء مطبقا بسرعة بينما كنت أعتبره إجراء ينقصه التريث** «[5]. فبدأ الحديث في البيوت والمقاهي والاندية السياسية، وانتشرت إشاعات احتمال استقالة مزالي، ولما بلغ بورقيبة صباح يوم السبت 7 كانون الثاني 1984، أن الوزير الأول تعرض للإهانة في أثناء الانتفاضات الشعبية[6]، من دون أن تتولى أجهزة الشرطة القيام بواجبها لتفادي حدوث هذه الاهانة، صرح مصدر رسمي بنفي شائعة استقالة محمد مزالي وقال « **ان رئيس الوزراء هو ممن تتلمذوا على يد بورقيبة ومن المخلصين له، وان الرئيس**

(1) عامر قريعة، المصدر السابق، ص86.

(2) عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص 302؛ محمد الصياح، المصدر السابق، ص233.

(3) قناة العربية الفضائية، برنامج زمن بورقيبة.

(4) مجلة الاسبوع العربي، (باريس)، العدد 1266، 16كانون الثاني 1984؛ عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص303.

(5) محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة، ص466.

(6) مجلة الاسبوع العربي، (باريس)، العدد 1266، 16كانون الثاني 1984؛ عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص303.

دعم جهوده وسيدعمها دائماً «[1]، علاوة على ذلك ونظراً لتقصير وزير الداخلية بالتصدي لعمليات النهب والسلب والحرق والتدمير التي رافقت حوادث الخبز، اصدر بورقيبة تعديلا وزاريا أقصى بموجبه وزير الداخلية ادريس قيقة من منصبه،وكلف محمد مزالي الوزير الأول القيام بمهام وزارة الداخلية[2]، كما عين بموجب التعديل الوزاري عامر غديرة (آمر الحرس الوطني) نائباً لوزير الداخلية لمساعدة مزالي على القيام بمسؤولية وزارة الداخلية، وأعيد تنظيم هياكل الأمن فأصدر بورقيبة قرارا عين بموجبه زين العابدين بن علي[3] مديرا للأمن يوم 3 شباط [4]1984 . وصرح بورقيبة ايضاً بتبرئة مزالي من قرار زيادة أسعار الخبز قائلًا « **إن الوزير الأول مزالي ليس مسؤولا عن هذا الوضع، فأنا الذي طلبت منه مضاعفة سعر الخبز، وأنا من يتحمل المسؤولية في هذه القضية، ومحمد مزالي غير معني بذلك**»[5].وهذا يعني ان بورقيبة كان واثقاً من مزالي، وان (مؤامرة)وسيلة ووزير الداخلية ادريس قيقة لم تنجح، بل ان موقف بورقيبة هذا قدم كل الدعم لوزيره الاول،وعدم تحميله مسؤولية قرار الزيادة في اسعار الخبز.

شكلت فيما بعد محكمة عليا برئاسة عبد السلام المحجوب وحامد العابد مستشار الحكومة القانوني، فضلا عن أربعة نواب انتخبهم مجلس النواب التونسي، تولت محاكمة

---

(1) مجلة الاسبوع العربي، (باريس)، العدد 1266، 16كانون الثاني 1984 .

(2) صحيفة السياسة، (الكويت)، العدد 5341، 8 كانون الثاني1984،ص1؛صحيفة الثورة، (العراق)، العدد 4983، 8 كانون الثاني1984،ص11؛ صحيفة العراق، (العراق)، العدد 2412، 8 كانون الثاني1984،ص1 .

(3) زين العابدين بن علي: ثاني رئيس لتونس بعد الاستقلال ولد سنة 1936م في حمام سوسة على الساحل التونسي، بعد ان انهى دراسته الثانوية، تابع دروسه في الالكترونيات وحصل على شهادة دبلوم المدرسة المختصة بالهندسة الالكترونية، وحصل على شهادة تخصص في مختلف الاسلحة من كلية سان سير في فرنسا،ثم دخل السلك العسكري وأصبح مديراً للمخابرات العسكرية منذ سنة 1964م، عمل ملحقاً عسكرياً سنة1974م في الرباط، وعمل مديراً للأمن الوطني للسنوات 1977 - 1980، بعدها عين سفيراً للبلاد في وارشو 1980،ثم عين سنة 1984م مديراً عام للأمن الوطني،بعد ذلك رقي الى منصب كاتب دولة للأمن الوطني ثم وزيراً للأمن الوطني سنة 1985 الى ان عين وزيراً للداخلية في سنة 1986م حتى اختاره الرئيس بورقيبة ليشغل منصب وزير أول (رئيس وزراء) في تشرين الاول سنة 1987م الى أن أصبح رئيساً للجمهورية بعد إطاحته بالحبيب بورقيبة في السنة نفسها. ينظر صحيفة القبس، (الكويت)،العدد 5563، 8كانون الاول 1987،ص25؛نغم اكرم عبدالله الجميلي، المصدر السابق،ص104 .

(4) الهادي التيمومي، المصدر السابق، ص 169 .

(5) الباجي قائد السبسي، المصدر السابق، ص 218 .

ادريس قيقة الذي كان وقتها في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ووجهت المحكمة تهمة الخيانة العظمى (لوزير الداخلية) ادريس قيقة بسبب موقفه من أحداث الشغب التي شهدتها تونس بداية كانون الثاني [2]1984، وأصدرت المحكمة ضده حكما بالسجن لمدة عشر سنوات، بعد ذلك حوكم عدد من المتهمين بجرائم الحق العام، ولم يكن منهم أي شخصية سياسية، وصدرت ضدهم أحكام تتراوح بين السجن والإعدام[3]، وذكر مزالي ان العديد من الأطراف تدخلت لإنقاذ المتهمين من المشنقة وكاد بورقيبة ان يمضي على إعدامهم،غير انه أقتنع أن مسؤولية التخريب لا تعود إليهم وحدهم فأجهزة الأمن تخلت عن حماية الممتلكات العامة والخاصة فساعدتهم على ارتكاب الجرائم فقال « **ان المسؤولية مشتركة** «، حينئذ تحول حكم الإعدام الى مؤبد[4].

كانت إقالة ادريس قيقة من منصبه وإدانته بالخيانة العظمى بمثابة قطع طريق أمام وسيلة بورقيبة، التي عدّت ادريس قيقة بديلاً حضي بمواصفات الزعامة والخلافة والاستقامة والثقافة كلها، وقد فقدت نفوذها في الحكومة وحذرها بورقيبة بعدم التدخل في شؤون البلاد، فضلا عن أن مزالي أقصى كل رجالها ولم يعد بورقيبة يصغي الى نصائحها كما اعتاد[5].

أعطى بورقيبة ثقة كبيره لوزيره الأول محمد مزالي غير انه في الوقت نفسه أضعف اقتصاد بلاده، فكانت البلاد تمر بمآزق اقتصادية لم تعرفها من قبل، اذ نضب الاحتياطي النقدي، فحاول مزالي اتخاذ إجراءات عدة من أجل التخلص من هذا الانحدار الاقتصادي[6]، فاجتمع مزالي ورؤساء المديرين العامين للبنوك الموجودة في تونس جميعها، وتناول الاجتماع تقييم الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد، واستنباط الوسائل والحلول اللازمة التي تقدم الى الحكومة لتساعدها على وضع الاختيارات الاساسية للميزانية الجديدة التي ستقدم الى بورقيبة، من جانبهم تعهد المسؤولون عن القطاع البنكي بتقديم اقتراحات عملية الى الحكومة لحل الازمة، وتقديم المساعدة للحكومة في وضع ميزانية جديدة بعد الاستمرار في

(1) صحيفة الثورة، (العراق)، العدد 5063، 28 اذار 1984،ص1.

(2) مجلة الطليعة العربية،(باريس)، العدد9،48نيسان 1984،ص37.

(3) سالم الحداد، المصدر السابق، ص218.

(4) محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة، ص497.

(5) مجلة الدستور، (لندن)، العدد 817، 3 اب 1984؛عمر الشاذلي، المصدر السابق، ص304؛ الصافي سعيد، المصدر السابق، ص368؛سالم الحداد، المصدر السابق، ص 218.

(6) الصافي سعيد، المصدر السابق، ص368.

دعم سعر الخبز[1]، إذ إن الاستمرار في دعم أسعار الخبز ومشتقاتها أدى الى حدوث عجز في الميزانية يتراوح مابين 100 و140 مليون دينار[2]. واتخذت الحكومة بعد ذلك عدة إجراءات بهدف سد العجز في الميزانية من دون المساس بوضع الطبقات الاجتماعية الفقيرة في البلاد. فاتخذت قرارات شملت زيادة رمزية على أسعار منتجات الحبوب وزيادة الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية والسكائر والكماليات والبنزين ومشتقات النفط الأخرى، باستثناء المشتقات المستعملة للطبخ والتدفئة، وأكدت ان الزيادة ستكون رمزية بالنسبة للخبز ومشتقات الحبوب، واكد أن الحكومة ستعمل على دعم سياسة التحكم في الاسعار للحد من وطأة التضخم المالي[3]. وفي إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ايضا اعلنت عن زيادة في أسعار السكائر المحلية والمستوردة بنسب تراوحت بين 10 و20 ٪، وفي 22 شباط 1984 أعلنت رفع أسعار الوقود ومشتقات النفط باستثناء المستخدمة في الطبخ والتدفئة، وأعلن في بيان لوزارة الاقتصاد أن القطاع الزراعي والصيد البحري لا يشملهما رفع الأسعار واستمرارها التمتع بإعفاء إضافي من اجل تشجيع الإنتاج في هذين القطاعين[4]، ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ايضاً من اجل إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية طلب الوزير الأول محمد مزالي في أثناء زيارته الى اليابان في 12 تشرين الأول 1984 قرضا قدرة 5،17 مليار (ين ياباني)، حوالي (70 مليون دولار أمريكي) وقدم الطلب الى رئيس الوزراء الياباني، ووافق الاخير على إرسال خبراء يابانيين الى تونس لمساعدتها في تجاوز الازمة، وكذلك مساعدتها في خطتها لبناء مركز لأبحاث الكومبيوتر، وعلى زيادة الطلبة التونسيين المتلقين للمنح الدراسية والفنيين الذين سوف يتلقون تدريبا في اليابان[5].

(1) حضر الاجتماع الحبيب بورقيبة (الابن) رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمدير العام لبنك التنمية الاقتصادية في تونس أورشيد صفر وزير الاقتصاد أوالمازري شقير الوزير المعتمد لدى الوزير الاول المكلف بالوظيفة العمومية والاصلاح الاداري أواسماعيل خليل وزير التخطيط أوصالح مباركة وزير المالية أوالمنصف بلخوجة محافظ البنك المركزي التونسي. للمزيد ينظر الجمهورية التونسية أوزارة الاعلام (مركز التوثيق القومي)أمزالي يجتمع بمديري البنوك أ24كانون الثاني 1984أرقم o - 17 - p.

(2) صحيفة الجمهورية، (العراق)، العدد 5257، 25 كانون الثاني1984،ص1.

(3) الجمهورية التونسية أوزارة الاعلام (مركز التوثيق القومي)أالزيادة المتوقعة للاسعارأ14 شباط 1984أرقم o - 17 - p.

(4) صحيفة العراق، (العراق)، العدد 2448، 19 شباط 1984؛صحيفة الجمهورية، (العراق)، العدد 5286، 23 شباط 1984،ص11.

(5) مجلة الاسبوع العربي،(باريس)،العدد 1308، 22 تشرين الاول 1984.

مما تتقدم يتضح ان احداث الخبز التي حدثت كانون الثاني 1984،هي رد فعل شعبي شرعي، وهي دلالة على ان هناك ازمة سياسية واقتصادية واجتماعية، تطلبت اجراء تعديل حقيقي في بنية النظام السياسي في تونس،واظهرت ان المراهنة على السياسة الديمقراطية والانفتاح وحده لا يكفي، وتبقى الديمقراطية بحاجة الى تنمية اقتصادية حقيقية لدعمها حتى تكون هناك تنمية متكاملة.

الخاتمة

لم تكن المشكلات المعقدة في عهد الوزير الاول محمد مزالي وليدة الساعة بل كانت نتيجة طبيعية لتراكمات خلفتها السياسات التي سبقته وتصاعد تأثيرها في عهده كفشل التجربة الاشتراكية التي عصفت بالاقتصاد التونسي فضلا عن التجربة الليبرالية التي اوجدت الاختلاف الطبقي في المجتمع، ومما زاد المشكلات عمقاً في عهده التأثيرات الداخلية والخارجية التي اصبحت لا تحتمل التأخير في ايجاد الحل المناسب لها بحكمه ودراية. يقابل ذلك ضعف حنكته السياسية وتذبذب قراراته، فمثلاً حاول بالمخطط السادس ادخال اصلاحات اقتصادية لكن العجز بالموازنة كان اكثر واسرع تأثيراً، واتخاذه قرارات انفرادية جاءت بنتائج عكسية كزيادة الاجور والذي تزامن مع موسم الجفاف وتزايد الدعم لصندوق التعويض وضغوطات النقد الدولي كل ذلك تسبب بزيادة النفقات العامة مقابل ضعف في الايرادات والتي ادى الى تضخم كبير في الميزانية.

وجد مزالي نفسه امام هذه الضغوطات والتداخلات الاقتصادية المعقدة والتي تحتم عليه مسؤوليته ايجاد الحلول المناسبة لها بطريقة يتم فيها ارضاء بورقيبة والوزراء والشعب في آن واحد مقابل ضعف امكاناته القيادية لإيجاد السبل الاكثر ملائمة الكفيلة بتخطي الازمة، اذ لم تقف قراراته عند حد معين فهي آخذة بالسير باتجاه تصعيد الازمة، فقد حاول وزير التخطيط يؤيده وزير الاقتصاد القيام ببعض الاجراءات ومنها زيادة تدريجية بأسعار الخبز والحبوب لتخفيض نسبي للعجز لكن رفض رفضاً قاطعاً باعتبار ان ذلك يثقل كاهل المواطن من جهة وستتخذها النقابات حجة لأثارة المشاكل من جهة اخرى، ولكنه ما لبث ان تغير قراره بعد ذلك بناءً على توجيهات بورقيبة واصدر قراره برفع سعر الخبز والحبوب الى الضعف دفعة واحدة والذي لم يوافق عليه الوزراء والخبراء الاقتصاديين واعضاء الديوان الذي كانوا مع رأي ان تتم الزيادة بصورة تدريجية محذرين من ردود فعل الشارع التونسي ولكنه لم يستمع الى الآراء المختلفة بدعوى ان الموضوع سياسي ومن صلاحيته هو وحده لا صلاحية الوزراء.

مما سبق اعلاه نستطيع نناقش قرار الوزير الاول محمد مزالي بمضاعفة اسعار الخبز والحبوب بالنقاط الاتية: -

اولاً - ارتكز حكمه على قاعدة حكم هشة محملة بتراكمات سياسية واقتصادية لم تجد طريقها الى الحل لتتحمل نتائج ثقل مثل هكذا قرار.

ثانياً - كان يجب عليه ترميم الجبهة الداخلية بما فيها توحيد قناعات الوزراء لاسيما وزير الداخلية والخروج برأي رصين يتفق عليه في مجلس الوزراء لمواجهة اي طارىء في اصدار مثل هذا القرار.

ثالثا - كان قرار غير مدروس بصورة كافية ولا يتناسب مع ردود الفعل المحتملة.

رابعاً - كان من الممكن البحث عن قرارات اقتصادية اخرى اكثر ملائمة تضاف الى ما ستحققه الزيادة التدريجية لسعر الخبز لو كان قراره بالزيادة التدريجية لا بالمضاعفة.

خامساً - من المفروض ان يضع حداً لتدخل وسيلة في امور الدولة قبل اتخاذ القرار لما سببته له من مشكلات اثناء الازمة ادت الى فشل القرار والتراجع عنه.

سادساً - كان متذبذب بقراراته فتارة مع عدم رفع السعر مطلقاً واخرى مع مضاعفة السعر ولم يدع لرأي وسط والسبب طاعته العمياء لبورقيبة لكسب رضاه ولم يدع لنفسه مساحه من الرأي في اقناع الرئيس وبذلك كان هو وحده ضحية هذا القرار.